المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/08/2014

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقترح عقوبات بديلة لتجنب اكتظاظ السجون

دعا المجلس إلى تجنيب أكثر من نصف النزلاء الموجودين حاليا في السجون دخول الزنزانة من خلال تقنيات جديدة للمراقبة القضائية كبديل عن الاعتقال الاحتياطي، وعقوبات بديلة عن السجن خاصة في حالات الجنح البسيطة

اصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مذكرته الخاصة بالعقوبات البديلة، مقدما مقترحات لإصلاح المنظومة الجنائية بناء على أشغال ندوتين دوليتين حول العقوبات البديلة والسياسات الجنائية وآثارها على الأنظمة العقابية.

وأشارت المذكرة إلى أن «السياسات المتبعة لا تمكن من احتواء تزايد الإجرام، وأنه من أجل احتواء ظاهرة اكتظاظ السجون، فإنه «لا يمكن للمغرب أن يحافظ على هذا المستوى المرتفع من نسبة السجناء سواء على المستوى المالي أو الاجتماعي»، مضيفة أن الاكتظاظ السجني هو في كثير من الأحيان نتاج لجوانب القصور في نظام العدالة الجنائية كمساطر التحقيق المطولة ومحدودة الفعالية إضافة إلى ضعف مرافق المتابعة، ومحدودية الموارد المتوفرة للمحاكم، ما يساهم باكتظاظ القضايا الرائجة أمام المحاكم والتأخير غير المقبول لتحقيقات والانطلاق المتأخر للمحاكمة، والتأجيل المتكرر والتأخير، واصفة إياها «بعناصر يمكن أن تشكل عوامل تساهم في أزمة الاعتقال الاحتياطي».

ووصل عدد نزلاء المؤسسات السجنية بالمغرب سنة 2011 إلى 65 ألفا، أي نزيلان لكل ألف مواطن و200 نزيل لكل 100 ألف مواطن، وهي نسبة قارنتها مذكرة المجلس مع دول لها نفاط التقاء جغرافي وثقافي مع المغرب كالجزائر وليبيا ليتضح ارتفاع النسبة بالمغرب. ففي الجزائر تبلغ نسبة النزلاء 110 لكل 100 ألف نسمة، وفي ليبيا 173 لكل 100 ألف.

وأضافت المذكرة أن «الاعتقال الاحتياطي يشكل انتهاكا لقرينة البراءة، ويتعارض مع الحق في المحاكمة العادلة داخل أجل معقول، وهو ما يتنافى مع الالتزامات الدولية للمغرب، ومع مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي لحقوق الطفل».

وأكدت المذكرة أن «الاعتقال الاحتياطي يشكل انتهاكا لقرينة البراءة، ويتعارض مع الحق في المحاكمة العادلة داخل أجل معقول، وهو ما يتنافى مع الالتزامات الدولية للمغرب، ومع مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي لحقوق الطفل».

ودعا المجلس إلى تجنيب أكثر من نصف النزلاء الموجودين حاليا في السجون دخول الزنزانة من خلال تقنيات جديدة للمراقبة القضائية كبديل عن الاعتقال الاحتياطي، وعقوبات بديلة عن السجن خاصة في حالات الجنح البسيطة. فحوالي 20 في المئة من المعتقلين الاحتياطيين يغادرون بالبراءة، 3000 يحكم عليهم بمدد قصيرة لا تتجاوز 6 أشهر، وهو ما يعني أن 21 ألف مغربي يدخلون السجن سنويا يمكن تجنيبهم ذلك، فضلا عن 15 ألف سجين تتجاوز عقوبتهم 6 أشهر لكنها تبقى جنحا بسيطة.

وقدّمت المذكرة أمثلة عن هذه الحالات قائلة إن «78 شخصا تم الحكم عليهم في قضايا تسول وتشرد، و364 في قضايا للهجرة السرية، وقرابة 1700 شخص أدينوا خلال عام واحد بسبب استهلاك المخدرات». وأوصت المذكرة بتعديل المقتضيات القانونية التي تجرم وتعاقب على مثل هذه المخالفات، خاصة منها التسول والتشرد والإدمان على المخدرات. حيث يمكن استبدال المقاربة الزجرية بأخرى إدماجية، ليكون مجموع الأشخاص الذين كان يمكن تجنب إيداعهم السجن حوالي 36 ألفا، وهو ما يفوق نصف إجمالي عدد النزلاء.

كما أشار المجلس إلى أن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة قد أورد في دليله حول المبادئ الأساسية والممارسات الواعدة في مجال بدائل العقوبات السالبة للحرية أن «الاحتجاز يؤدي بالضرورة إلى سلب الحرية، وفي الممارسة قد يؤدي بشكل منتظم إلى المساس بعدد من حقوق الإنسان. ففي عدد من البلدان، يتم حرمان النزلاء من أي وسيلة للراحة، ويعيشون في زنازن مكتظة، ويتم إلباسهم وتغذيتهم بشكل غير كاف أو ملائم. ويتعرضون بشكل خاص للأمراض، ويتم علاجهم بشكل سيء، ويصعب عليهم إبقاء الاتصال بأبنائهم وأقاربهم. وهذه الشروط يمكن أن تجعل حياتهم في خطر».

وأوصت مذكرة المجلس أيضا بتعديل القانون الجنائي بشكل يعطي بعض الفئات الأولوية في الاستفادة من هذه العقوبات البديلة، لا سيما القاصرين المتراوحة أعمارهم بين 12 و18 سنة، والمسنين الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة أثناء قيامهم بالجريمة أو الأشخاص الذين أثبتت الخبرة الطبية إصابتهم بأمراض خطيرة، والنساء الحوامل والأمهات المرضعات.

عن «القدس العربي»

في لقاء للمرصد الوطني لحقوق الطفل بالرباط استعدادا لاحتضان المغرب للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان بمراكش

مصطفى دنيال : مرصد حقوق الطفل سينسق مع هيئات أممية لإنجاح التظاهرة

عبد القادر أزريع : اختيار المغرب لاحتضان المنتدى بمثابة اعتراف دولي بإصلاحات المملكة

37841

الرباط :أحمد التدلاوي

■ أوضح مصطفى دنيال المدير التنفيذي للمرصد الوطني لحقوق الطفل بأن هذا الأخير سطر برنامجا خاصا يتضمن أنشطة فنية ومعارض وأشرطة وثائقية موجهة للطفولة بحيث تم تكليفه بالجوانب المتعلقة بالطفولة في منتدى مراكش .

وأشار دنيال خلال اللقاء الذي نظمه المرصد الوطني لحقوق الطفل أول أمس الأحد بالرباط حول موضوع " من أجل مشاركة فاعلة للأطفال والشباب في المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان " وخصص لتقديم المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي سينعقد ما بين 27 و30 نونبر المقبل بمدينة مراكش،(أشار) إلى أن المرصد سينظم في ختام المنتدى "ماراطونا لحقوق الطفل"، وهي تظاهرة رياضية ستمكن المشاركين من التعبير وتبادل وجهات نظرهم حول إشكاليات تخص الطفولة، في أجواء احتفالية ، مبرزا بان المرصد، الذي يعمل بتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني على ضمان نجاح تنظيم تظاهرة من هذا الحجم سينسق أيضا مع الهيئات الأممية والجامعة العربية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) ومجلس أوروبا .

من جهته، أكد عبد القادر أزريع عضو اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير لمنتدى مراكش ورئيس اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الانسان لجهة الرباط القنيطرة على أن المنتدى يسعى لأن يشكل فرصة لإبراز مساهمة الشباب المغاربة في مسلسل الإصلاحات التي باشرها المغرب تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس في جميع المجالات وخاصة في مجال حقوق الإنسان ،موضحا في هذا الصدد بأن المملكة المغربية تحتل مكانة متميزة على الصعيد الدولي في ما يخص احترام حقوق الإنسان سيما وان المكتسبات المحققة خلال العشريتين الأخيرتين تعكس عزم المغرب على الوفاء بالتزاماته في مجال حماية حقوق الإنسان، وخصوصا حقوق الطفل ، مبرزا بان اختيار المغرب لاحتضان المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان هو بمثابة اعتراف دولي بالإصلاحات التي انخرطت فيها المملكة على درب النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ، وكذا بالتقدم الذي حققه في هذا الميدان .

وخلص عبد القادر أزريع إلى أن هذا الحدث العالمي سيولي اهتماما خاصا لمواضيع تتعلق بحقوق الطفل من أجل تعزيز المكتسبات العالمية في هذا المجال، ووضع أجندة جديدة تتعلق بطرق الدفاع عن حقوق الإنسان، كما أن المنتدى الذي يتزامن مع إحياء الذكرى الخامسة والعشرين للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل سيكون أيضا مناسبة لتقديم المبادرات الجديدة الرامية إلى تحسين آليات حماية الأطفال .

يشار إلى أن اللقاء عرف مشاركة قدماء برلمان الطفل مناسبة للتأكيد على قدرة الأطفال والشباب المغاربة على المساهمة في إنجاح هذا الحدث العالمي الكبير من خلال إعداد أشرطة وثائقية حول حقوق الطفل وتنظيم أنشطة ثقافية وفنية بحيث يتمثل الهدف الرئيسي من هذا المنتدى في توفير فضاء للحوار العام حول حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، يمكن من مناقشة التقدم المحقق والتحديات في هذا المجال، مع إيلاء اهتمام خاص لموضوع احترام الاختلاف والمشاركة الاجتماعية والتقليص من الفوارق وإيجاد أجوبة مناسبة للانتهاكات المستمرة للحقوق الأساسية للإنسان ، ومن المنتظر أن يشارك أزيد من خمسة آلاف شخص في المنتدى، الذي سينظم في موضوع "حقوق الطفل"، في أربعة فضاءات، وستتوزع أشغاله بين محاضرات ومنتديات موضوعاتية وورشات وأنشطة فنية وثقافية ورياضية.

Le CNDH relance le débat sur les peines alternatives

Une solution à la surpopulation carcérale

Surpopulation carcérale, violence, autant de maux qui minent nos prisons. Pour y faire face, le Maroc pourrait suivre l'exemple de bon nombre de pays démocratiques dont les politiques pénales intègrent de plus en plus différentes mesures de substitution à l'incarcération. C'est ce que recommande encore une fois le CNDH dans un mémorandum publié récemment. Pour ce, rien de tel que d'accorder aux peines alternatives la place qui leur revient dans la réforme de la justice en cours.

Les chiffres officiels avancés par le ministère de la Justice à propos de la promiscuité qui sévit dans les prisons sont très significatifs. Ainsi entre 2009 et 2013, la population carcérale a augmenté de plus de 26%. Dans le même volet, en 2011, pour une capacité totale de 50 000 places, le nombre de détenus était de 65 000. Cela représente deux détenus pour 1000 habitants (soit 200 détenus pour 100.000 habitants).

Les explications avancées pour cet état de fait sont nombreuses. Bien évidemment, le recours excessif à la détention provisoire est pointé du doigt en premier lieu. D'après le ministère de la Justice et des Libertés, 20% des détenus placés en détention provisoire ne le devraient pas si des mesures alternatives à cette mesure avaient été appliquées (ex : la conciliation). En termes de chiffres bruts, cela représente 18000 détenus. Si l'on ajoute les condamnations à moins de 6 mois de prison (inutiles pour les détenus car au cours de cette détention aucun programme de réinsertion ne peut être appliqué), on additionne au chiffre initial 3000 détenus. Dans la même lignée, 15000 détenus ont été condamnés à une peine d'emprisonnement pour des délits mineurs : à titre d'exemple, il y avait 78 condamnés pour mendicité et vagabondage, 364 pour immigration clandestine, 1690 pour consommation de stupéfiants. Le CNDH déplore également la lenteur des procès, la non application des dispositions légales relatives à la libération conditionnelle (articles 622 à 632 du Code de procédure pénale, CPP) et la non-mise en application de la procédure de conciliation prévue par l'article 41 du CPP. Par ailleurs, l'inexistence de substituts du procureur du Roi spécialisés dans la justice des mineurs (disposition pourtant prévue par la loi), le non respect de l'article 134 concernant les personnes atteintes de maladies mentales, le manque de psychiatres et de psychologues pour assurer le suivi médical des prisonniers, la non déduction de la période d'hospitalisation effectuée pendant l'instruction de la peine des condamnés en cas de responsabilité partielle sont autant de dysfonctionnements qui impactent sérieusement la politique carcérale.

C'est pourquoi le CNDH estime que le système carcéral pourra être enrichi par le recours aux peines alternatives qui doivent progresser dans le vécu et l'opinion des uns et des autres. Il faut comprendre qu'il s'agit de vraies peines, sanctionnant un comportement social réprouvé, incluant un élément de contrainte de l'individu, tout en affirmant une volonté de ne pas l'exclure de la communauté.

Nezha Mounir